الباب الثاني

سياسة السوق

سياسة السوق هي تطبيق دولي لحرية التملك المنبثقة عن عقيدة المبدا الراسمالي ، أي هي تطبيق لحرية التملك على العلاقات التجارية بين الدول.

ويقصد بسياسات السوق تخفيف او انهاء تدخل الدول في التجارة بوجه خاص وفي الاقتصاد بوجه عام . ولذلك تعمل اميركا لحمل دول العالم على رفع الحواجز الجمركية والقيود مهما كان نوعها من امام التجارة الدولية ، بما في ذلك سياسات الحمايةالتجارية المباشرة كمنع استيراد سلع معينة حماية لسلع مماثلة منتجة محليا من المنافسة ، او غير المباشرة كالرسوم الجمركية العالية على بعض المنتجات المحلية ، او وضع سقوف لحجوم التبادل التجاري . وتهدف اميركا من فرض سياسات السوق على الدول امام الاستثمارات الاجنبية ، وجعلها تتخلى عن دورها في ادارة اقتصادها بحملها على خصخصة القطاع العام ، وخصوا في الدول التي يشكل القطاع العام نسبة عالية من اقتصادها ، باعتبار ذلك حائلا امام بروز القطاع الخاص(ملكية الافراد) وتناميه .

ولتحقيق هذا الهدف سعت اميركا و معها الدول الراسمالية الرئيسة لعقد اتفاقات دولية للتجارة ، وانشاء تكتلات اقتصادية كالنافتا (تتألف من كندا والوليات المتحدة و المكسيك) ، والسوق الاوروبية المشتركة ، وايباك (وتتالف من دول النافتا واستراليا ونيوزيلاندة واليابان مضافا اليها ما تسمى نمور آسيا واندونيسيا و كلها مطلة على المحيط الهادي) . كما اتخذت من نادي الدول االثمانية الغنية اداة لصنع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية ولضمان متابعة تنفيذها , تمهيدا لجعلها شرعية دولية , وخاصة ما يتعلق منها بالناحية التجارية .

وقد ظلت "الغات" (الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية)المرجعية للتجارة الدولية حتى العام الماضي . وكانت تلتزم بها جميع دول العالم تقريبا ، سواء الدول الموقعة عليها او غير الموقعة . ولكن لكون هذه الاتفاقية تقتصر على تنظيم العلاقاتالتجارية بين الدول ، ولا شأن لها في ادارة هذه الدول لسياستها الاقتصادية والتجاريةالداخلية ، فاءن الولايات المتحدة وجدتها غير كافية لتحقيق اغراضها ، فعملت على ايجاد اتفاقية بديلة لها على هيئة منظمة سمتها "منظمة التجارة العالمية" ، أعلن عن إنشائها في المغرب العام الماضي من جانب الدول التجارية الرئيسة في العالم . ولن يطول الوقت حتى توقع معظم دول العالم على الااتفاقية الجديدة ، وتنضم للمنظمة الجديدة ، نتيجة للضغوض التي تمارسها أميركا عليها لهذا الغرض .

وأهم ما يميز الاتفاقية الجديدة انها تتيح للدول الراسمالية الغنية والنافذة ، وعلى رأسها أميركا ، التدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية بوجه عام للدول الملتزمة بها ، من خلال الانظمة التي تضعهل الدول النافذة .

ولا يخفى أن الهدف الرئيس لاميركا والدول الراسمالية من تدويل سياسات السوق هو فتح أسواق سائر دول العالم أمام منتجاتها المتفوقة ، وامام استثماراتها ، لكي تظل ما تسمى بالدول النامية تحت سيطرتها التجارية والاقتصادية ، وللحيلولة دون تمكينها من بناء أقتصادها على أسس قوية رلسخة قد تؤدي لتحريرها من التبعية الاقتصادية للدول الغنية ، فلا تعود أسواقا للبضائع الاستهلاكية التي تنتجها الدول الغنية . فالدول النامية اذا ظلت تحت السيطرة لن تستطيع تحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات منتجة تعتمد على الصناعة الثقيلة التي لن تقوم لها بدونها قائمة .